تجاوز العَلَم للنظام اللغوي

د. محمود عبد المنعم عبد الله الديب

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعدُ، فقد نظر النحاة العرب إلى العَلَم بوصفه نوعاً فرعياً ضمن قسم الاسم، لكنه نوع خاص لا يخضع - في أغلب الأحيان - للقواعد الأصول التي يخضع لها اسم الجنس الجامد بوصفه عماد النوع الاسمي في العربية.

إن أسماء الأجناس – في جوهرها - رموزٌ يُتفق عليها للدلالة على كل عين بذاتها، والأصل فيها الجمود والشيوع إذ هي موضوعة بإزاء حقيقة شاملة، لذا امتنع فيها التبديل أو التغيير لئلا يكون ذلك تغييراً للغة فيقع الخلط، وتفقد اللغة وظيفتها الأصيلة في الفصل بين المعاني فضلاً عن دورها التواصلي بين مستعمليها. أما العَلَم فيجوز فيه التبديل والتغيير، لأن ذلك لا يؤدي إلى تغيير اللغة. ذلك أنَّ العَلَميَّة طارئة، ولو كان العَلَم مرتجلا منذ البدء.

هذا الفرق الأساس بين أسماء الأجناس والأعلام فتح الباب واسعا للعَلَم ليتجاوز النظام اللغوي في مستويات شتى: دلالية وصرفية وصوتية وتركيبية، لذا كان من أهداف هذا البحث تحديد هذه التجاوزات وتصنيفها لتحليلها ووضع ضوابطها اللغوية، بغرض تحديد خصائص (العَلَم) بوصفه نوعا اسميا خاصا تكاد تتأسس سماته اللغوية الغالبة لا على أصل القاعدة، بل على تجاوزها، ومن ثَمَّ قَصَدَ هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة هذه التجاوزات وأنواعها.

أولا: توافق العَلَم واسم الجنس الجامد[١]:

"العَلَم: ما وُضِع لشيء بعينه، غيرُ متناولٍ غيرَه، بوضعٍ واحدٍ"[٢]، بغرض تخليصه "من الجنس بالاسمية، فيفرَّق بينه، وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم"[٣].

وقد عدَّ بعض النحاة الأعلام "كلُّها مُرْتَجَلة"[٤]، حتى المنقول منها، لأن "المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول. وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرةً أو وصفًا أو غيْرَهما أمر اتفاقي لا بالقصد"[٥]، والارتجال المذكور موضع اشتراكٍ بين العَلَم واسم الجنس الجامد، وإن كان الثاني – كما هو معلوم – صاحب الأصالة في ذلك.

كما يتفق العَلَم واسم الجنس الجامد، نحو (رجل وفرس و...) في تناوله المدركات الحسية، وكذا المعنويات كالمصادر، نحو (العِلْم، والقُدْرَة). على أن الأصل الغالب هو (المرئية)، إذ أغلب تعليقها على الأعيان كما يذهب ابن جني[٦]، لأن الغرض منها "التعريف، والأعيان أقعد في التعريف من المعاني، وذلك أن الأعيان يتناولها حس العيان لظهورها له، وليس كذلك المعاني لِمَا يعرض من اللبس فيها والحاجة إلى تعب الاستدلال عليها"[٧].

ثانيا: تجاوز العَلَم لأصول النظام اللغويّ:

إن كون العَلَم جزءًا من نظام اللغة – مع التسليم بارتجاله أو استئناف وضعه أو إمكان اختراعه[٨] - هو ما يتيح لنا رصد تجاوزاته في مواضع محددة داخل النظام اللغوي، هي:

(أ) التجاوز الدلالي:

على الرغم من كون أسماء الأجناس الجامدة مرتجلة في أول وضعها فإنها صارت بالاستعمال والتواطؤ مفيدة لمعانٍ محددة وفاصلة، "ألا ترى أن (رجلاً) يفيد صيغة مخصوصة، ولا يقع على (المرأة) من حيث كان مفيدًا؟!"[٩]، ومن ثم كان ثبات الدلالة في أسماء الأجناس ضرورة، "فإنك لو سميت (الرجل) (فرسًا)، أو (الفرس) (جملاً)، كان ذلك تغييرًا للغة"[١٠]، مما يؤدى إلى اللبس والغموض، وذلك عكس المراد من المواضعة اللغوية عامة.

وذلك كُلُّه بخلاف العَلَم الذي يُرَكَّبُ "على المسمَّى لتخليصه من الجنس بالاسمية، فيفرَّق بينه، وبين مسميات

كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة، لأنه تسمية شيء باسم، ليس له في الأصل أن يُسَمَّى على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة، ولا لمعنى في الاسم، ولذا قال أصحابنا: إن الأعلام لا تفيد معنى، ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعًا واحدًا؟ نحو: (زيد)، فإنه يقع على الأَسْوَد كما يقع على الأبيض، وعلى القصير كما يقع على الطويل...

و(زيد) يصلح أن يكون عَلَمًا على الرجل والمرأة، ولذلك قال النحويون: العَلَم ما يجوز تبديله وتغييره، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك وعبدك من (خالد) إلى (جعفر)، ومن (بكر) إلى (محمد)، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة"١١.

وعدم إفادة الأعلام معنى - بحكم اختصاصها بتعيين الذات – هَيَّأَهَا لتجاوز ما انتهجته العربية من تفريق بين "المعاني باختلاف الصور١٢"١٣، فقدت خصت مثلا (حَصَان) بالمرأة و(حصين) بالبناء، كما جَعَلَت الرَّزِين للحجارة والحديد، ورَزَان للمرأة١٤، ومن أمثلة تجاوز الحدود (هلال بن رَزِين)١٥، فاسْتُعْمِلَ (رَزِين) عَلَمًا على مذكر عاقل خلافا لأصل استعماله.

إن الأعلام تتجاوز المواضعات الدلالية لألفاظ اللغة فتُجرّدها مما وُضعت له أصالة، ولو كانت وامضةً بالمعاني، فالمشتقات الوصفية لا "تدلُّ على الذات وَحْدَهَا قبلَ العَلَمِيَّة، وإنما تدل عليها وعلى شيءٍ آخر معها، مثل: (عالم)، (كامل)، (نبيل)، فكل واحدة من هذه الصفات المشتقة قبل العَلَمِيَّة تدل على ذات ومعها شيء آخر، وهو العِلْم، أو الكمال، أو النُّبْل... فإذا صارت عَلَمًا على شخصٍ تجردتْ مِنَ الوَصْفِ الزائد، وصارت جامدةً تدلُّ على مجرد الذات، مثلُ: (فاضل) عَلَمٌ على شخص، فإنها لا تدل بَعْدَ العَلَمِيَّة إلا على الذات، ويبقى لها الأمران إذا لم تكن عَلَمًا"١٦.

ويلحق بهذا الباب التسمية بالأفعال، نحو: يزيد وتغلب ويشكر... إذ تُجَرّدها العَلَمِيَّة من دلالاتها وتُخْليها من الزمن مطلقا، لتدلَّ على مجرد الذات.

وإذا أريد للعَلَم أن يَستصحب معنى مع دلالته على الذات – على خلاف الأصل – أُلْحِقَ به (أل) الداخلة على نحو (الحارث) و(العباس)، "للمح الصفة"١٧، لذا أطلق النحاة - كالخليل وسيبويه – على هذا النوع من (الأعلام) المُحَوَّلة عن (المشتق) (الصفات الغالبة)١٨.

والأصل في الأعلام "عدم إضافتها، وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة"١٩، فإذا فَقَدَ العَلَم تعريفه بسلب تعيينه٢٠ بسبب الاشتراك٢١ جاز تعريفه بـ(أل) أو بالإضافة٢٢، كما أن فقدان العَلَم دلالة التعيين يبيح تثنيته وجمعه، وقد كان – قبلُ – ممتنعا عليهما٢٣، وفي هذا يقول ربيعة الرَّقِّي [من الطويل]:

لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدَى
يَزِيد سُلَيْم والأَغَرّ ابن حَاتِم٢٤

ويذهب النحاة إلى أن اشتراك الأعلام اتفاقيٌّ لا يُلحقها باشتراك النكرات، لأن اشتراك الأعلام ليس مقصودا للواضع، فهو اشتراك في اللفظ دون الحقيقة، بخلاف اشتراك النكرات الذي هو مقصود الواضع، لأنه اشتراك في الاسم والحقيقة٢٥، "وقد جاء إدخال اللام عليها وإضافتها إلحاقا للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعيّ، وكأنه تُخُيِّلَ في مُسمَّى هذا اللفظ.

فإذا اتفق جماعةٌ، اسم كل واحد منهم (زيد) فكلُّ واحد منهم فرد من أفراد مَنْ يُسَمَّى بـ(زيد)، فلهذا القدر من التنكير صحَّ تعريفه باللام وإضافته... [كما] في قوله [من الطويل]:

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ مامة
أبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارك"٢٦

ورغم أن الفعل يتنافى ودخول (أل)، فإن العَلَمِيَّة تفتتُ على سمته الأصيلة تلك فتلحقها به، نحو: (اليزيد) عَلَمًا، كما في قول ابن ميّادة [من الطويل]:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا
شديدًا بِأَعْبَاءِ الخلافَةِ كَاهِلُهُ٢٧

ويقرر النحاة أن معيار الأصالة في دلالة المفرد، كـ(رجل وفرس) ألا "يدلَّ جُزؤه على جزء معناه...، بخلاف قولنا: (غلام زيد) فإنه مركب، لأن كُلاً من جزأيه – وهما غلام وزيد – دالّ على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة (غلام زيد)"٢٨. على أن العَلَم المُرَكَّب يتجاوز هذا الأصل فلا يدل "جُزؤه على جزء معناه"، سواء كان مركبا إضافيا كـ(عبد الله)، أو مركبا إسناديًّا كـ(تأبَّط شرا)، أو مركبا وصفيا كـ(القاضي الفاضل)... وغيرها، إذ هو بجملته يدل على معنى مفرد، لأنَّ "العَلَمِيَّة تُسَجِّلُ الاسمَ، وتحصرُهُ من أن يُزَادَ فيه أو ينْقصَ"٢٩، ولذا نبه النحاة على أن "المُرَكَّب من الأعلام هو الذى يدل على حقيقةٍ واحدة بعد النقل، وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك"٣٠.

(ب) تجاوز النَّوع:

ثمة مفارقة – في مسألة التذكير والتأنيث – بين الواقع الطبيعي والنظام اللغوي، إذ لا نكاد نجد موضعا يتطابق فيه النوعان إلا في بعض صور اسم الجنس الجامد، وهذا ما عَبرَّ عنه ابن يعيش بقوله: "فالمؤنث الحقيقي التأنيث، والمذكر الحقيقي التذكير معلومان، لأنهما محسوسان... كالرجل والمرأة، وإن شئت أن تقول: ما كان بإزائه ذَكَر في الحيوان، نحو: ...(ناقة، وجَمَل)، و(أتان، وعَيْر)، و(رِخْل، وحَمَل)، وذلك يكون خِلْقَةَ الله تعالى"٣١.

أما المؤنث غير الحقيقي فـ"يكون بالاصطلاح ووضع الواضع"٣٢، وهنا تقع المفارقة بين الواقع الطبيعي والنظام اللغوي، ويبقى ابن اللغة مميزًا بين المذكر والمؤنث ولو فُقِدَت العلامةُ باعتبار العُرْف اللغوي، كما في نحو: شمس وباب وكتاب... وغيره. على أن العَلَم كثيرا ما يتجاوز هذه الحدود الفاصلة، فيُطْلَق المذكر على المؤنث، نحو: سعاد وزينب وهند... أعلاما على مؤنث، ويُطْلَق المؤنث على المذكر، نحو: حمزة وسُرَاقة وعنترة... أعلاما على مذكر، والأصلُ "أن يُسَمَّى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر"٣٣، فإذا اُعْتُذِر بأن ديمومة الاستعمال وبُعْدَ العهد بها قد أقرَّاها عُرْفا فاصلا في الجنس٣٤، فإن استحداث أعلامٍ أخرى في الاستعمالات المعاصرة تتجاوز هذا العُرْف وتوقع في اللبس، ولا سيما المُشْتَرَك منها، نحو: إحسان ورضا وضياء... وغيرها كثير٣٥. وقد عرفت العربية قديما هذا التجاوز بالاشتراك بين "الرجال والنساء في الأسماء. قال الشاعر [من الطويل]:

تَجَاوزْتُ هندًا رغبةً عن قتاله
إلى مَالكٍ أَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه

فـ(هندٌ) هنا اسم رجل. وقال الآخر [من الرجز]:

يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ
إنْ أَكُ دَحْدَاحًا فَأَنْت أَقْصَرُ

و(جَعْفَرٌ) هنا اسم امرأة، والسماع بخلاف ما ذهب إليه"٣٦.

وأَبْعَدُ من هذا في اللبس عَلَمٌ كـ(فَضْل)،إذ أُطْلِق على مؤنث٣٧، كما أُطْلِق على المذكر٣٨.

وعلى وجه الضد استعمل العرب (عُنْبَة) عَلَمًا على مذكر٣٩، وهو "مرتجل غير منقول، وتُسمَّى به المرأة أيضاً"٤٠.

وهذا الاشتراك المُلْبِس جعل النحاة يوجبون إلحاق العلامة بالفعل "سواءٌ في ذلك الفصلُ وعدمُهُ، نحو: (قالت زيدٌ)، و(أقبلتِ اليومَ قاسمٌ). ولا يجوز حذف التاء منه، لئلا يُلْبِس بالمذكر، لأن الفاعل لا دلالة فيه على التأنيث، إذ لا علامة فيه للتأنيث، ولا هو غالب في المؤنث، نحو: زينب وسُعَاد"٤١، فتجاوز ما استقرَّ عليه العُرْف استدعى تجاوزا آخر لنظام تركيب الجملة العربية التي يجوز فيها إلحاق علامة التأنيث بالفعل مع الفاعل إذا كان مؤنثا حقيقيا مفصولا عن الفعل، وقد امتنع ذلك حين تجاوزت العَلَمية العُرْفُ المألوف مثلما قدَّمنا.

(ج) تجاوز العدد:

عرفت العربية طرائق متمايزة في التعبير عن الدلالة العددية بدءًا من المفرد الدَّالّ على الواحد في أصل الوضع، انتقالا إلى جمع التكسير، ثم ارتقاءً إلى قسمتها العددية الأكثر تحديدا، فأبقت على سلامة المفرد وابتدعت له (ألف التثنية) دلالة عددية قاطعة على الاثنين، كما ابتدعت له لاحقتي (الألف والتاء) و(الواو والنون) لدلالة عددية أكثر تحديدًا من التكسير.

قد استقام – إذن – للعربية عَبْر تاريخ طويل من الاستعمال هذا النظام اللغوي العددي، بَيْدَ أنَّه لم يسلم من تجاوز العَلَم له في صلب دلالته العددية والنوعية مثلما نرى في التسمية بالمثنى وجمع السلامة المذكر والجمع بـ(الألف والتاء)، فقد أطلقت العربية على كثير من الأماكن أعلامًا مُرتجلةً على منهاج المثنى، نحو: أَبَانان: جَبَلان٤٢، والفَرْدَان: قريتان٤٣، والبَحْرَيْن: بلد٤٤، وأخرى على منهاج جمع المذكر السالم لم يخلُ بعضها من شبهة العجمة، نحو: المَاطِرُون: موضع بالشام ٤٥، عَابِدِين: واد٤٦، وثالثة على صيغة الجمع بـ(الألف والتاء)، نحو: "(عَرَفَات) عَلَمٌ لموضع الوقوف...، و(أَذْرُعَات) وهى قرية من قرى الشام"٤٧.

وتختلف بعض أعلام الأماكن عن أعلام الأناسيّ في طبيعة تجاوزها للدلالة العددية خاصة العَلَم على صيغة المثنى، ذلك أن أعلامًا، نحو: (أَبَانان، والفَرْدَان، والنُّمَيْرَتَان ...)٤٨ قد احتفظت بدلالة الاثنين رغم عَلَمِيَّتها، والأصل في العَلَمِيَّة أن يُجْعَلَ الاسم الواحد عَلَما لشيءٍ بعينه٤٩، ويفسر سيبويه هذه المفارقة بشدة التلازم وعدم الزوال بخلاف الأناسي والدواب٥٠.

ويسري هذا الحكم أيضًا على الجمع المُسَمَّى به، نحو (عَرَفَات)، "لأنها اسم لبقاع معلومة، غير متفرقة، ولا موجودة بعضها دون بعض"٥١.

وجدير بالذكر أن هذا التلازمَ قَوَّى مذهب العَلَمِيَّة في هذه الأسماء، فلم يقدح

في تعيينها بالعَلَميَّة كونُها بلفظ التثنية أو الجمع٥٢.

أما أعلام الأناسي الموضوعة على منهاج المثنى، فهي أبعد تجاوزا لأصل المثنى من أعلام الأماكن، إذ تزيل دلالة الاثنين لتدل على الواحد المعينّ فحسب، نحو: (بَدْرَان وثَوْبَان وزَيْدَان) أعلاما على مذكر، وقد تطعن المثنى في خصيصته النوعية، نحو: (نُورَان) عَلَمًا على مؤنث، والأصل في مفرده التذكير قبل زيادة (الألف والنون)، وعلى وجه الضد (شَمْسَان) عَلَمًا على مذكر، والأصل فيه – قبل العَلَميَّة – التأنيث.

وتأتي أعلام الأناسيّ الموضوعة على منهاج جمع المذكر السالم قريبةً في تجاوزها للنظام اللغوي مما سبق من حيث طعنُها صيغةَ الأصل في خصيصتيها: العددية والنوعية أيضا، فالعَلَميَّة تزيل دلالة الجمع لتدل على الواحد المُعين، نحو: (زَيْدُون وصالحِين وعابِدِين)، كما تطعنها في خصيصتها النوعية التي تنفرد بها عن المثنى والجمع بـ(الألف والتاء)، أعني: التذكير مفردا وجمعا، وذلك في نحو (صابِرين) علمًا على مؤنث.

وإذا كان جمع السلامة المذكر يشترط – ضمن ضوابطه – التذكير والعقل، فإن أعلامَ الأماكن الموضوعة على منهاجه، نحو: (عَابِدِين: وادٍ) قد اخترقت هذا الضابط.

ولا يزال في كِنَانة عَلَميَّة الأناسيّ سهمُ المجموع بـ(الألف والتاء)، وتجاوزه الدلالة العددية بَيِّنٌ كسابقه، إذ يمحو دلالة الجمع ليدل على الواحد المعين، نحو: زينات وعنايات ونعمات... أعلاما على مؤنث، كما يتجاوز خصيصة هذا الجمع النوعية والعددية معا، نحو: السادات٥٣ وفرحات وعرفات٥٤... أعلاما على مذكر.

وأهون مما سبق في تجاوز العَلَميَّة للدلالة العددية التسمية بجمع التكسير، حيث تصير دلالة الجمع منسية أو كالمنسية، لتدل على الواحد المعين، نحو: "أبو السنابل الشاعر... و(السنابل): جمع سُنْبُلة"٥٥، و(هَوَازِنُ): جمع هَوْزَن، وقد سمت العرب بالمفرد والجمع، ومنه: بكر بن هَوَازِن٥٦، ومن شعراء (ديوان الحماسة): "حِمَاس بن ثامل"، يقول ابن جني: "قد يمكن أن يكون حِمَاس جمع أَحْمَس وهو الرجل الشديد، كَسَّرَ أَفْعَل عل فِعَال كأَعْجَف وعِجَاف، وسُمِّيَ الرجلُ بالجمع كما سُمِّيَ بكِلاب، وأَنْمَار، ومَعَافِر"٥٧، وسِبَاع، وضِبَاب٥٨. وقد شاعت التسمية بجمع التكسير أعلاما على الإناث في العربية المعاصرة، نحو: أحلام، وليالي (بإثبات الياء وحذفها)، وكُنُوز، ومُنَى... وغيرها كثير.

ويلحق بهذا الباب التسمية باسم الجنس الجمعي، نحو: "(الفرزدق): جمع فرزدقة، وهو قطع العجين غير مخبوزة"٥٩، و(سلامان) عَلَمًا، وهو في الأصل شجر واحدته: سلامانة٦٠.

رابعًا: تجاوز البِنْيَة:

تمثل أسماء الأجناس الجامدة البنية الأساسية للغة، ومن ثَمَّ لا تقبل التغيير، كما أن بناها الصَّرْفية هى النماذج التى اعتمدت عليها العربية، في أبنية الصَّرْف، أما الأعلام فـ"غير مُعَوَّل عليها في الأبنية، لأنه يجوز أن يُسَمَّى الرجل بما لا نظير له في الكلام"٦١، ولذا فإنه لا يجوز لنا أن نخترع في أسماء الأجناس وزنًا جديدًا. أما الأعلام فلنا أن نخترع فيها ما لا أصل له في أوزان أبنية الأسماء، واستدل ابن يعيش على ذلك بوزن (فُعِل)٦٢، إذ لا حَظَّ لهذا الوزن في الاسم، لأنه – كما يقول ابن جنى – "أمرٌ يخصُّ الفعل"٦٣.

أما العَلَميَّة، فلم يمتنع عليها هذا الوزن، فجاء على مثاله (دُئِل) عَلَمًا على قبيلة، يقول ابن يعيش: "وأما (دُئِل) ...، فإن سيبويه لم يذكره في أبنية الأسماء"٦٤، إذ لولا العَلَميَّة لم يجز.

ونظير ذلك العَلَم المرتجل، وهو "ما ليس له أصلٌ في النكرات، ولا اُسْتُعْمِلَ قبل العَلَميَّة لغيرها، كأنه أُبْتُدِئَ الآن من غير تقدم فيه... والمرتجل في كلام سيبويه على وجهين:

أحدهما: ما لم يقع له مادةٌ مستعملةٌ في الكلام العربيّ. قالوا: ولم يأت من ذلك إلا (فَقْعَس) وهو أبو قبيلة من بَنِي أَسَدٍ،... فلم يستعملوا مادة (ف ق ع س) في غير هذا الموضع.

والثانى: ما اسْتُعْمِلَتْ مادته، لكن لم تُسْتَعْمَلْ تلك الصيغة بخصوصها في غير العَلَميَّة، وهذا الثانى هو الكثير وإليه أشار الناظم [يقصد: ابن مالك] بمثاليه معًا، وهما (سُعَاد) و(أُدَدُ) لكن أحدهما لمذكر، والآخر لمؤنث. أما سُعَادُ، وهو اسمُ امرأة، فإنه لم تُسْتَعْمل بِنْيَتُه في النكرات، واستعملت مادة (س ع د) في السعد، والساعد، والسعدان، وغير ذلك"٦٥. ومما ورد في اللسان لاحقًا بهذا الباب: "والسَّبَعَان: موضع معروف فى ديار قيس... ولا يُعْرَفُ فى كلامهم اسمٌ على (فَعْلَان) غيرُه"٦٦.

إن العَلَميَّة باب واسع في اللغة للخروج على أبنية أسمائها، آكدُ دليلٍ على ذلك،

قول السيوطي: "قال الشَّلَوْبين: والأعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها، والشيء إذا كثر استعمالُه غيّروه"٦٧، ومن ذلك في الأعلام فكّ ما حقُّه الإدغام، نحو (مَحْبَب)، "فالقياس يقتضي أن يكون مَحَبًّا بالإدغام، لأن ذلك حكم كل مَفْعَل مما عينُهُ ولامه صحيحان من مخرج واحد"٦٨.

وكذلك "تصحيح ما يُعلّ، كـ(مَدْيَن، ومَكْوَزَة)، فإن القياس يقتضي إعلالهما بقلب الياء والواو ألفًا كما فُعِل بنظائرهما، كمَنَال ومَهَابة ومَفَازَة"٦٩.

وعلى وجه الضد إعلال ما حقه التصحيح، كـ(دَارَان ومَاهَان)، فإن القياس أن يقال فيهما: دَوَرَان ومَوَهَان، كما يقال في نظائرهما من النكرات، كالجَوَلان والطَّوَفَان والدَّوَرَان٧٠.

وربما ألحقت العَلَميَّة باسم الجنس هاء التأنيث خلافا للأصل والاستعمال معا، نحو: (كَبْشَة أخت عمرو بن معدي كرب) فـ"كَبْشَة: اسم مرتجل عَلَمًا، وليس تأنيث كَبْش، لأن ذلك لا مؤنث له من لفظه، إنما هو نعجة"٧١.

وكذلك أقحمت على بِنْيَة المصدر ياء التصغير، ولولا العَلَميَّة ما جاز ذلك، وعليه جاء (شُرَيْح بن قرواش العبسي)، وشُرَيْح تصغير (شَرْح)، "والمصدر ليس مما يصلح تحقيره إلا بعد التسمية، كفُضَيْل تحقير فَضْل عَلَمًا"٧٢.

وكذا قَبِلَتْ بِنيةُ العَلَم أن يجتمع فيها جزآن على وجه أدنى للتركيب المزجيّ: أحدهما عربيٌّ، والآخر أعجميٌّ، مما لا نظير له في العربية، نحو: عمرويه وحمدويه، وما أشبهه٧٣.

خامسا: التجاوز الصوتي:

تتعرض الأعلام إلى كثير من التغييرات لكثرة دورانها على الألسنة، وقد قرر النحاة ذلك في قواعدهم الأصولية على نحو ما مرَّ في تجاوز البنية، وأهون هذه التغييرات التجاوزات الصوتية لبنية العَلَم، ويبدو أنها طريقة يصطنعها أهل العربية لاستئناف وضع العَلَم بإقصائه عن أصله الذي نُقِلَ منه، يُنبه على ذلك الرضيّ قائلا: "الكلم بهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة، لأنها لم تُسْتَعْمَلْ في الأجناس مع هذه التغييرات"٧٤.

وأول هذه التجاوزات الصوتية تغيير ضبط العَلَم، فـ"الأعلام كثيرًا ما يُغَيِّرُ لفظُها عند النقل تبعًا لنقل معانيها، كما قيل في (شَمس بن مالك): (شُمس) بضم الشين"٧٥. ومن هذا الباب (عُبَادة) بضم العين عَلَمًا، جاء في الاشتقاق: "وقد سمَّت العربُ عُبَادةَ"٧٦، والأصلُ كسرُ العين، لأنه مصدر زنة (فِعَالة)، يقال: عَبَدَ عِبَادة ٧٧.

"ومن الشذوذ بكسر ما حقُّه الفتح ما حكاه قطرب أن (صِيْقل) بكسر القاف اسم امرأة من نساء العرب، فالقياس يقتضى أن يكون بفتح القاف، لأن نظيره من النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح، كـ(هَيْنَم)، و(ضَيْغَم)، و(صَيْرَف)"٧٨.

ومن الأعلام ما ورد بفتح ما حقُّه الكسْر نحو: (مَوْهَب)، "فالقياس يقتضي أن يكون مَوْهِبًا بالكسر، لأن ذلك حكم كل مَفْعِل مما فاؤه واو ولامه صحيحة"٧٩.

وإذا كانت هذه التجاوزات أو التحريفات تصيب الأعلام الواردة على أمثلة اللفظ العربي، فإنها في الأعلام الأعجمية أدخل وأمكن، لأنها أبعد من طبع العرب ولسانهم، لذا تعددت القراءات واللهجات الواردة في هذه الأعلام في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: (وطورِ سِينِينَ) (التين: ٢) فـ(سينين): عَلَم على مكان. قال أبو البقاء العكبرى: "هو لغةٌ في سيناء"٨٠، وقد "قرأ العامة بكسر السين. وابن أبي إسحاق وعمرو بن ميمون وأبو رجاء بفتحها، وهى لغة بكرٍ وتميم. وقرأ عمر بن الخطاب وعبد الله والحسن وطلحة (سِينَاء) بالكسر والمد، وعمرو أيضًا وزيد بن على بفتحها والمد،... وهذه لغات اختلفت في هذا الاسم السُّرْيانيُّ على عادة العرب في تلاعبها بالأسماء الأعجمية"٨١.

ويلحق بهذا الباب كثير من الأعلام الأعجمية الواردة في القرآن الكريم، نحو: إسرائيل، وجبريل، وميكائيل، وإبراهيم...٨٢، "والحجة في ذلك: أن العرب إذا أعربت اسما من غير لغتها أو بنته اتسعت في لفظه، لجهل الاشتقاق به"٨٣.

ويدخل في هذا الباب قطع همزة الوصل في العَلَم المنقول من باب الفعل، نحو: (إِصْمِت) عَلَمًا على فلاة ٨٤، وهذا من باب التمكين في الاسمية.

سادسًا: تجاوز التركيب:

قد تَبَيَّنَّ أنَّ العَلَم هو أكثرُ أنواع الكلم في العربية قابليّةً للتغيير، وتتجلى آثار هذه الخصيصة حال انتظامه في تركيب أو وجوده في سياق لغوي، كأننا إزاء سلسلة من التداعيات تأخذ بأعناق بعضها، ذلك أن "التغيير يؤنس بالتغيير"٨٥ وفقًا لعبارة النحويين الأصولية.

يقرر ابن جني احتمال هذين المتغيرين في العَلَم (قبل السياق٨٦ وفيه)،

يقول: "إنَّ العَلَم لمَّا كثر استعماله لحقه التغيير في موضعين: أحدهما نفسه، والآخر إعرابه"٨٧، والإعراب لا يكون إلا في تركيب، وأبرز تجاوزات التركيب (الحكاية)، لأنها تعطيل لأثر العامل الظاهر في لفظ العَلَم، يقول ابن جني: "وهذا التغيير باب مختص بالأعلام، أعني: الحكاية في الإعراب"٨٨، وأَرْجَعَ ذلك "لأمرين: أحدهما المعرفة بموضعه، والآخر الميل إلى تخفيفه"٨٩، نحو: "جاء / رأيتُ / مررت بـ (أبو بكر)"، دون تغيير في لفظ العَلَم مهما تغير التركيب.

ويدخل في هذا الباب ترخيم المنادى، إذ يكاد يقتصر على الأعلام في أرجح الآراء، والعلة كثرة الاستعمال المؤنس بالتغيير، ومن أمثلته المتداولة: (يا حَارُ) في: (يا حارثُ)، و(يا أُمَامُ) في (أُمَامَةَ)٩٠، ومنه قول النبي (مستنشدا الخنساء: (هيه يا خُنَاس)٩١.

وإذا كانت (الحكاية) تقي العَلَم أثر العامل في الظاهر، فأدنى منه درجة مبدأ تسجيل العَلَم وحصره٩٢، وذلك أظهر ما يكون تطبيقه – تركيبيًا – في المثنى المُسَمَّى به، وذلك بإلزامه حالة واحدة إما (الألف والنون)، نحو: بَدْرَان عَلَمًا كما ألمح إلى ذلك النحاة٩٣، وإما (الياء والنون)، نحو: البَحْرَيْن عَلَمًا على بلد، كما أشار بعض النحويين٩٤ واللغويين٩٥.

والأمر نفسه يسري على جمع المذكر السالم المُسَمَّى به، بإلزامه (الواو والنون)، نحو: زيدون، أو (الياء والنون)، نحو: صَالِحِين، وبهذا أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة٩٦. ويدعم هذا القرار في قواعد النحويين الأصولية قولهم: "الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان"٩٧، ورغم ذلك فهو خروجٌ ظاهرٌ على الأصل الإعرابي للمثنى وجمع المذكر.

وثمة تجاوز آخر لأصل الإعراب في كثير من الأعلام، ذلك أنَّ العَلَمِيَّة كثيرًا ما تُخرج الاسم من الصَّرْف إلى المنع، والأصل – كما هو معلوم – الصَّرْف٩٨، وفي هذا الخروج إشارة إلى طبيعة العَلَم غير المستقرة في النظام اللغوي، وتنبيه على أصلٍ سابقٍ اخترقه العَلَم، كاستيلائه على فِعْلٍ، نحو: تغلب ويزيد وإصمت...، أو إطلاقٍ مؤنثٍ على مذكر، نحو: حمزة وعُبَيْنَة وسُلْمَى... وهلم جرّا. فالتغيير يؤنس بالتغيير كما قرر النحاة.

الخاتمة والنتائج

بَيْنَّ البحث أن العَلَم يتوافق مع اسم الجنس دلاليًّا في:

١. الارتجال، مع التسليم بأسبقية اسم الجنس وأصالته في هذا الباب بحكم الابتداع الأول، وأنَّ ارتجال العَلَم – في أغلب أحواله – استئنافٌ لوضعه في النظام اللغوي بحكم نقله من اسم الجنس والمصدر والمشتق... وغيره أو تحريفه بنيويًّا وصوتيًّا.
٢. دلالة كلٍّ منهما على الأعيان والمعنويات، وإن كان تعليق الأعلام على الأعيان أكثر.

ينتمي العَلَم إلى النظام اللغوي، ولذا عُني البحث برصد مواضع التجاوز وتحليلها، لما تتضمنه من إشارة إلى بعض خصائص العَلَمِيَّة غير المستقرة في النظام اللغوي، ومن ذلك:

١. لا يفيد العَلَم – في أصل وضعه – معنى، لأن الغرض منه مجرد تعيين المُسَمَّى، وتخليصه من الجنسية، لذا لا ينبني على تغييره تغييرٌ في اللغة بخلاف اسم الجنس.
٢. لا تَعْتَبِرُ العَلَمِيَّة ما انتهجته العربيةُ من تفريقٍ بين المعاني باختلاف الأبنية، كـ(رَزِين) للحجارة و(رَزَان) للمرأة، فاستعملت (رَزِين) عَلَمًا على مذكر عاقل.
٣. تُجرّد العَلَمِيَّة المشتقات والأفعال والمصادر – حال التسمية بها – من معانيها الوصفية.
٤. اشتراكُ الأعلام اتفاقيٌّ لا يُسَاويها باشتراك النكرات، لأن اشتراك الأعلام ليس مقصودا للواضع، فهو اشتراك في اللفظ دون الحقيقة، بخلاف اشتراك النكرات الذي هو مقصود الواضع، لأنه اشتراك في الاسم والحقيقة.
٥. تنفرد بعض أعلام الأماكن الموضوعة على منهاج المثنى بالدلالة على الاثنين المتلازمين، ويسري هذا الحكم أيضا على أعلام الأماكن الموضوعة على منهاج الجمع.
٦. لا تَعْتَدُّ العربيةُ في باب العَلَمِيَّة بالمعايير النوعية أو العددية التي تُراعيها في أسماء الأجناس، فَتُطْلِق المذكر على المؤنث والعكس، كما تُسمِّي بالمثنى والجمع فتمحو دلالتهما التعددية لتدلَّ بهما على الواحد المُعيّن لا سيما أعلام الأناسي والدواب.
٧. تتجاوز العَلَمِيَّة العُرْف اللغوي في الفصل بين المذكر والمؤنث فَتُطْلِقُ العَلَم على مُشترك بين الجنسين، مما قد يُحْتَمَل معه الوقوع في اللبس.
٨. تَخْرُج العَلَمِيَّة على أبنية العربية، فَتُسَمِّي بما لا نظير له في الكلام، ومن

ثم تواطأ النحاة على أن الأعلام لا يُعَوّلُ عليها في الأبنية.

٩. قد تُمْعِن العَلَمِيَّة في خروجها على ضبط أبنية الأجناس أو المشتقات المنقولة إلى بابها بغرض استئناف الوضع أو تمييزًا لها عن أصلها الذي نُقِلَتْ منه.

١٠. تتجاوز الأعلام نظام الإعراب فتبطل أثر العامل بحكاية العَلَم، أو تُلْزِمُه صورة واحدة في حالة المثنى وجمع السلامة المذكر المُسَمَّى بهما خروجًا على أصل إعرابهما بالحروف.

هوامش البحث

١ ذكرنا (الجامد) هنا احترازا من اسم الجنس المشتق، نحو: مفتاح ومنشار ومسجد... وغيرها.

٢ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٩٣/٤.

٣ شرح المفصل: ٩٣/١.

٤ حاشية الصبان على شرح الأشمونى: ٢٠٧/١.

٥ المرجع السابق: ٢٠٧/١.

٦ الخصائص: ١٩٩/٢، وانظر، شرح المفصل: ١١٩/١.

٧ المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ١٢، ١٣.

٨ (اختراع العلم) هو من تعبير ابن السراج، انظر، الأصول في النحو: ١٥٠/١.

٩ شرح المفصل: ١/ ٩٣.

١٠المرجع السابق : ١/ ٩٣.

١١ شرح المفصل: ٩٣/١.

١٢ أي: الأبنية

١٣ المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ٢٨.

١٤ انظر، الكتاب: ١٠١/٢.

١٥ انظر، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ٢٨.

١٦ النحو الوافى، الهامش (٣): ١٣٩/١.

١٧ الجنى الداني: ١٩٦.

١٨ انظر، الكتاب: ١٠٠/٢، ١٠١.

١٩ الأشباه والنظائر، المجلد الأول: ٨٨/٢.

٢٠ هو تعبير ابن مالك في [شرح التسهيل، المتن: ١٨٠/١]، ويسمِّيه أيضا (زوال الاختصاص). [شرح التسهيل: ١٧٥/١].

٢١ أي: اشتراك رجلين في اسم (زيد) مثلا.

٢٢ انظر، الكليات: ٨٤٧.

٢٣ انظر، المرجع السابق: ٤٨٩، وفي موضع آخر يقول الكفوي: "الأعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم خلاف أسماء الأجناس". الكليات: ٨٧٤.

٢٤ شعر ربيعة الرَّقِّي: ٦٠.

٢٥ انظر، الأشباه والنظائر، المجلد الأول: ٨٨/٢.

٢٦ المرجع السابق، المجلد الأول: ٨٨/٢.

٢٧ انظر، الدرر اللوامع على همع الهوامع: ٨٧/١.

٢٨ شرح شذور الذهب: ٣٤،٣٣.

٢٩ همع الهوامع: ١٥٢/١.

٣٠ شرح المفصل: ٩٥/١.

٣١ المرجع السابق: ٣٥٧/٣.

٣٢ المرجع السابق: ٣٥٨/٣.

٣٣ الكتاب: ٢٤٢/٣.

٣٤ وقد لفت سيبويه إلى هذه الفكرة في قوله: "وليس شيئا قد غلب عليه عندهم التأنيث كسُعَاد وزَيْنَبَ، ولكنه مشتق يحتمله المذكرُ". الكتاب: ٢٤٥/٣.

٣٥ يشير الباحث العراقي الأستاذ عباس كاظم مراد في كتابه [أسماء الناس، معانيها وأسباب التسمية بها: ١٤٤/١، ١٤٥] إلى أن المتعاملين مع هذه الأسماء المشتركة المُلْبِسَة كالمفهرسين يعانون كثيرا جَرَّاء اختلاط الأمر عليهم، ومن هؤلاء الباحث عبد الحميد العلوجي الذى يحدثنا بطرافة – عند إعداده ببلوغرافية عن النتاج النسوى فى العراق – عن حيرته إزاء تُدْعى (أو يُدْعَى) نضالاً أو صباحًا أو رجاءً أو سهامًا؟ فَلَجَأَ فيمَنْ جهل جنسه من هذه الأسماء المشتركة إلى الحَدْس والتخمين ملتمسًا العفو ممن أخطأ في تصنيفه بين الجنسين.

٣٦ شرح المفصل: ٣٥٩/٣، ٣٦٠.

٣٧ انظر، الأغاني: ٣١٥/١٩؛ إذ أطلق على الشاعرة (فَضْل) التي أُهديت إلى الخليفة المتوكل..

٣٨ ومنه: (فَضْل بن الحسن)، انظر، المرجع السابق: ٦٧/٣.

٣٩ وعليه جاء (الفضل بن العباس بن عُتْبَة بن أبي لهب) أحد شعراء ديوان الحماسة، انظر، شرح ديوان الحماسة: ٢٤٤/١.

٤٠ المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ٢٣.

٤١ المرجع السابق: ٣٦٠/٣.

٤٢ انظر، المزهر: ١٨١/٢، وانظر لسان العرب، (أبن).

٤٣ انظر، المرجع السابق: ١٧٧/٢.

٤٤ انظر، شرح كافية ابن الحاجب: ٢١٨/٤

٤٥ معجم البلدان: ٤٢/٥

٤٦ انظر، المنتخب من غريب كلام العرب: ٥٦٦/٢.

٤٧ شرح التصريح على التوضيح: ٨٢/١، وانظر، المقاصد الشافية: ٢٩/١.

٤٨ انظر مزيدا من الأمثلة في المزهر: ١٧٢/٢- ١٨١.

٤٩ انظر، الكتاب: ١٠٣/٢.

٥٠ انظر، المرجع السابق: ١٠٤/٢.

٥١ شرح المفصل: ١٤٢/١.

٥٢ انظر، المرجع السابق: ١٤٠/١.

٥٣ وبه عُرِفَ الرئيسُ الأسبقُ لجمهورية مصر العربية: محمد أنور السادات.

٥٤ هما عَلَمَانِ يطلقان على الرجال في مصر، ولا سيما بعض نواحي محافظة الشرقية التي ينتمي إليها الباحث.

٥٥ الاشتقاق: ١٥٩.

٥٦ انظر، المرجع السابق: ٢٩١.

٥٧ المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ٦٣.

٥٨ انظر، المرجع السابق: ٤٦.

٥٩ المرجع السابق: ٥٠

٦٠ انظر، المرجع السابق: ٦٢.

٦١ شرح المفصل: ١٠٢/١.

٦٢ انظر، المرجع السابق: ١٠٢/١.

٦٣ الخصائص : ١٨٢/٣.

٦٤ شرح المفصل: ١/ ١٠٢.

٦٥ المقاصد الشافية: ٣٧١/١.

٦٦ لسان العرب، سبع: ١٥٩/٦.

٦٧ الأشباه والنظائر، المجلد الأول: ٣٩/٢، وانظر، المبهج فى تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ١١.

٦٨ شرح التسهيل: ١٧٢/١.

٦٩ المرجع السابق: ١٧٢/١.

٧٠ انظر، المرجع السابق: ١٧٢/١، ١٧٣.

٧١ المبهج فى تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ٢٣.

٧٢ المرجع السابق: ٣٠.

٧٣ انظر، الكتاب: ١٩٩/٢، والمرجع نفسه: ٣٠١/٣، ٣٠٢، والمقتضب: ٣/ ١٨١، ١٨٢، والمرجع نفسه: ٣١/٤.

٧٤ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢١٣/٤.

٧٥ المرجع السابق: ٢١٢/٤.

٧٦ الاشتقاق: ١١.

٧٧ انظر، تهذيب اللغة: ١٤١/٢، والمخصص: ٣٠٠/٤.

٧٨ شرح التسهيل: ١٧٢/١.

٧٩ المرجع السابق: ٧٢/١.

٨٠ التبيان فى إعراب القرآن: ١٢٩٤/٢.

٨١ الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون: ٥١/١١.

٨٢ انظر في تفصيل ذلك: كتاب السبعة في القراءات: ١٦٦- ١٧٠، والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون: ٥١/١١.

٨٣ الحجة في القراءات السبع: ٨٦.

٨٤ انظر، شرح المفصل: ١٠٣/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى: ٢٠٩/١.

٨٥ أسرار العربية: ٣٩٢.

٨٦ أعني لحظة ميلاده من حيث تكوين بِنْيَتِه.

٨٧ المبهج فى تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ١١.

٨٨ المرجع السابق: ١١، وانظر، أسرار العربية: ٣٩٢، والأشباه والنظائر، المجلد الأول: ٢٤٩/٢، ٢٥٠.

٨٩ المرجع السابق: ١١.

٩٠ انظر، شرح المفصل: ٣٧٤/١، ٣٧٥، ٣٧٩.

٩١ انظر، نهاية الأرب في فنون الأدب: ١٩/١٨.

٩٢ انظر، همع الهوامع: ١٥٢/١، وذكر الباحث أنه أدنى درجة من الحكاية، لأن الحكاية تُبْقِي العلامة الإعرابية كما هي، أما المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما فيُعْرَبَانِ بالحركات على النون مع بقاء علامة التثنية أو الجمع (الألف أو الواو أو الياء) على حالها.

٩٣ انظر، شرح التصريح على التوضيح: ٦٨/١، ٦٩

٩٤ انظر، شرح كافية ابن الحاجب: ٢١٨/٤

٩٥ انظر، المصباح المنير، (بحر): ٤١.

٩٦ انظر، فى أصول اللغة: ١١٣/١.

٩٧ الكليات: ٨٩٢.

٩٨ انظر، الكتاب: ٢٢/١.

المصادر والمراجع

١. أسرار العربية، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات مجمع دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٢. أسماء الناس: معانيها وأسباب التسمية بها، لعباس كاظم مراد، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣. الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤. الاشتقاق، لأبي بكر بن دُريد، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، د. ت.

٥. الأصول فى النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفَتْلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦. الأغاني، لأبي الفرج الأصفهانى، تحقيق سمير جابر وآخرين، دار الفكر، بيروت، ط٢، د. ت.

٧. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبرى، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨. تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٩. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة وآخرين، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٠. الحُجَّة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١١. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.

١٢. الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٤. شرح الأشموني بحاشية الصبان، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٥. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وآخرين، هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٦. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، د. ت.

١٧. شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نَشَرَهُ أحمد أمين وآخرون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٨. شرح الرَّضِيّ على كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٩. شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٠. شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١. شعر ربيعة الرَّقِّي، صنعه زكي العاني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م.

٢٢. في أصول اللغة (١)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

٢٣. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٤. كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ٢٠١٠م.

٢٥. كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت.

٢٦. الكليات، للكفوي، تحقيق الدكتور عدنان المصري وآخرين، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٢، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٧. لسان العرب، لابن منظور، تحقيق محمد عبد الوهاب وآخرين، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٨. المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣.

٢٩. مجلة مجمع اللغة العربية، العدد (٨١)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٠. المخصص، لابن سيده، تحقيق خليل إبراهم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٣١. المزهر، للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل، بيروت.
٣٢. المصباح المنير، للفيومي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٣. معجم البلدان، لياقوت الحموى، دار الفكر، بيروت، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
٣٤. المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٥. المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٦. المُنْتَخَب من غريب كلام العرب، للهُنَائِيّ، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٣٧. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٨٢م.
٣٨. نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق مفيد قميحة وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م.
٣٩. همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١ه- ٢٠٠١م.